دراسة حالة

الاستحواذ على حصة استراتيجية في بورصة الخليج للسلع

فتح آفاق واعدة للريادة في أسواق السلع الإقليمية

اتخذت مجموعة تداول السعودية خطوة استراتيجية مهمة من خلال الاستحواذ على ملكية استراتيجية 32.6% في شركة دي إم إي القابضة المحدودة المالكة لبورصة دبي للطاقة، البورصة الرائدة المتخصصة في تداول السلع الأساسية المرتكزة على قطاع الطاقة شرق السويس، مما أسهم في إنشاء بورصة الخليج للسلع. وينسجم هذا الاستثمار، الذي اكتمل في يونيو 2024م، مع الرؤية الطموحة للمجموعة لتنويع عملياتها وتعزيز ريادة المملكة كمركز إقليمي بارز في تداول السلع الزراعية والمعادن والطاقة، مما يقلل الاعتماد التقليدي على الأسواق الخارجية في تسعير السلع الأساسية. وتشكل هذه الخطوة ركيزة أساسية لدعم رؤية المملكة الطموحة 2030، بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي رائد في بناء سوق سلع متكاملة ومرنة، حيث تعزز القدرة التنافسية الإقليمية وتدعم الاستدامة الاقتصادية.

إطلاق بورصة الخليج للسلع

وشكّل هذا الاستثمار خطوة محورية لبورصة دبي للطاقة، التي أعيدت تسميتها إلى "بورصة الخليج للسلع" في سبتمبر 2024م. وتُعدّ البورصة موطنًا لعقد النفط الخام العماني الآجل، أكبر عقد من نوعه في العالم من حيث التسليم الفعلي وثالث معيار سعري للنفط الخام في العالم.

كما يجمع هذا الاستثمار بين شركاء استراتيجيين من الطراز العالمي وخبرات رفيعة المستوى لتعجيل وتيرة نمو بورصة الخليج للسلع، بما في ذلك مجموعة سي إم إي، والهيئة العمانية للاستثمار، ودبي القابضة، إلى جانب المساهمين الماليين والتجاريين العالميين.

وسجلت البورصة نموًا ملحوظًا في حجم التداول الإجمالي بنسبة 12%، ليصل إلى 1,318 مليون عقد. كما زادت أحجام التداول اليومية المتوسطة بنسبة 8%. أما بالنسبة لأحجام التسليم الفعلي، فقد بلغت 205 مليون برميل من النفط. لقد عززت هذه الإنجازات دور بورصة الخليج للسلع كمركز رئيسي في تسعير أكثر من 5 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا للأسواق الآسيوية.

تسريع النمو وتعزيز الربط العالمي

ساهم هذا الاستثمار في تعزيز مسار النمو الاستراتيجي لبورصة الخليج للسلع ومكانتها التنافسية على الصعيد الدولي، مستفيدةً من بنيتها التحتية المتطورة للتداول والمقاصة، والتي تُدار بالشراكة مع مجموعة سي إم إي، الرائدة في الأسواق المالية العالمية. وتمكّنت البورصة، في إطار الرؤية الاستراتيجية لمجموعة تداول السعودية، من توسيع منظومتها للتداول من خلال الحصول على الاعتراف من الجهات التنظيمية، إلى جانب إطارها المؤسسي المتين للتسليم في السوق. وأتاحت هذه الشراكة فرصًا جديدة في أسواق السلع الأساسية، خاصةً في قطاعات الطاقة والمعادن وأسواق السلع الزراعية، حيث ستلعب دورًا محوريًا في تطوير عقود المشتقات المالية من الجيل التالي، مما يدعم تحول المملكة نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

> **"يمثل استثمارنا في بورصة الخليج للسلع محطة محورية تفتح آفاقًا جديدة في أسواق السلع، بما يشمل الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية، مما يعزز مكانتها كأبرز بورصة إقليمية للسلع في الشرق الأوسط ذات امتداد عالمي. ويجسد هذا الاستثمار التزامنا الراسخ بتعزيز مكانة المملكة كقوة مؤثرة في أسواق السلع العالمية، إلى جانب توافقه مع استراتيجيتنا الهادفة إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال الابتكار والتنويع ودفع عجلة النمو المستدام."**